تقديم مركز نهوض للدراسات والنشر

يستهدف المؤلِّف في هذا الكتاب إضافة مزيدٍ من البحث حول التاريخ الفكري للتفكير الإسلامي الإحيائي حول الشريعة الإسلامية، حيث تقوم الدراسة ـ كما تنصُّ مقدمة محرري سلسلة أكسفورد ـ على «افتراضٍ مؤدَّاه أن استقبال القانون الأوروبي والتحولات التي ألحقها بالتشريع الإسلامي في مصر، في الفترة ما بين (١٨٧٥ ـ ١٩٥٢م)، يعزِّز من فهمنا لتأثير التدخلات الاستعمارية في الوعي التشريعي الإسلامي خلال القرنين التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. يبدأ العمل بوصف تاريخ قرار استبدال القوانين الأوروبية ببعض القوانين المصرية، ويستكشف الطريقة التي أفضى بها هذا القرار إلى تطوُّر حركة إحياء الشريعة الإسلامية. وقد التزمت هذه الحركة «الإحيائية» بنموذجٍ يهدف إلى تطوير صيغة «حديثة» من الشريعة الإسلامية يمكن تقنينها لتحلَّ محلَّ القوانين الأوروبية التي فُرضت حديثًا. غير أن التحدي كان متمثلًا في تطوير منهجية تعمل على التوفيق بين التقاليد التشريعية الإسلامية ومجموعة القواعد المناسبة التي أُدرجت في شكل مقنَّن حديث، وفي الوقت ذاته من شأنها الحفاظ على «إسلامية» الخصائص الأساسية. يستكشف وود في هذا العمل ـ ببراعة كبيرة ـ الكيفيةَ التي تشكَّلت عبرها مقاربة الإحيائيين المصريين من خلال تفاعلهم مع الاتجاهات الحديثة في الدراسات القانونية الأوروبية. هذه الاتجاهات ـ وكثير منها مثير للجدل داخل الأكاديمية الأوروبية ـ كانت موضوعًا للدراسة والنقاش المستفيضين داخل كليات القانون المصرية الحديثة. يُظهر وود عبر العديد من الأدلَّة أن التفاعل المتنامي مع المجالات الدراسية الأوروبية حول النظرية القانونية المقارنة والتشريع الإسلامي، ساعد ـ بمرور الوقت ـ على إلهام زعماء الإحياء ومساعدتهم في تطوير نسخة حديثة وقانونية من التشريع الإسلامي. هذه

الرواية، التي يسردها وود عبر فرضيته، سيكون لها تداعياتٌ مهمَّة على فهمنا للتاريخ المصري، والتاريخ القانوني الإسلامي، وتاريخ القانون المقارن كحقلٍ بيني؛ وعلى نطاقٍ أوسع، التفاعلات متعدِّدة الأوجه والمثيرة للجدل بين الفكر الأوروبي والإسلام إبَّان الحقبة الاستعمارية».

ولم يتوقَّف الكتاب عند هذا الحد، بل إنه عزَّز أدوات منظور دراسة علم اجتماع الفقه والقانون، فوسَّع بحثه إلى مساحات التحولات في التعليم الفقهي والقانوني والمجال الدراسي، وكيف أثَّر هذا وتأثر بالإحياء التشريعي والتفاعل مع المنظومات القانونية الوطنية والأوروبية التي صحبت الاستعمار.

اهتمَّ مركز نهوض للدراسات والنشر منذ لحظة انطلاقته الأولى بأن يدشِّن مسارًا للنشر القانوني، يكون مصحوبًا برؤية فلسفية مقارنة للقانون تتضمَّن الأوجه المختلفة له من حيث مساحات تخصُّصه، والتي على اختلافها تستبطن رؤية الموازنة بين المصالح الفردية والجماعية والنظام العام، بما يشتمل على صيانة الحقوق والحريات؛ وكذلك تتضمَّن الاهتمام والإشارة إلى فتراتٍ زمنيَّة نُسيت أو أُنسيت، مع أنها مثلت ذروةَ وهج قانونيٍّ مميز، مثَّل نقلةً حقيقيةً في الفكر القانوني العربي، وحقَّق تفاعلاً أضاف بصماتٍ بالغة التأثير في العقل الفقهي، مما كان له آثار بالغة في إعادة صياغة نمط التفكير الفقهي. ومع ذلك، سواء من حيث الاختلاف في مجال التناول القانوني، أو إن كانت زاوية التناول من الناحية التاريخية؛ حرص مركز نهوض أن تكون جميع هذه الدراسات مصحوبةً بدراسة تحليلية استشرافية تضع هذا النصَّ في سياقه التاريخيِّ والاجتماعيِّ بدراسة أوجه تأثُّره وتأثيره، وكذلك تناول كيفية إفادة هذا النصِّ في الواقع المعاصر ومساعدته في تطوير العقل العربي حاضرًا ومستقبلًا.

في هذا السياق، ليس غريبًا أن ينشر مركز نهوض للدراسات والنشر ترجمة هذا الكتاب الذي بين يدي القارئ، وهو كتاب «**الإحياء التشريعي الإسلامي: استقبال القانون الأوروبي والتحولات في الفكر التشريعي الإسلامي في مصر في الفترة ما بين (١٨٧٥ ـ ١٩٥٢)**»، الصادر عن مطبعة جامعة أكسفورد بالمملكة المتحدة، وهو بالأصل أطروحة دكتوراه أعدَّها الباحث ليونارد وود بمدرسة القانون بجامعة هارفارد الأمريكية. وقد تمَّ

نشرها في سلسلة أكسفورد للدراسات الإسلامية والقانونية التي تهدف بالأساس إلى فتح نقاشٍ مع المتخصِّصين والمهتمين بدراسة التقاليد القانونية التي تتشكَّل المجتمعات وفقًا لها في أرجاء العالم كافةً. ووفقًا لتعريف أكسفورد لهذه السلسلة كذلك، فإن «السلسلة تسعى إلى تسليط الضوء أيضًا على تاريخ التشريع الإسلامي وفقهه، ما يفضي إلى فهمٍ أكثر ثراءً لوضع الشريعة الإسلامية في العالم الإسلامي المعاصر».

وقد سبق لمركز نهوض للدراسات والنشر أن نشر العديد من الأطروحات التي تناولها المؤلِّف بالتحليل والإشارة والإشادة كذلك، مما يدلُّ على أن مسار النشر القانوني في المركز يعبِّر عن نسقٍ متسقٍ ومتتابع يستهدف تحقيق التراكم العلمي والمعرفي. فقد أشار الباحث في مؤلَّفه هذا إلى كتاب «**المقارنات والمقابلات بين أحكام المرافعات والمعاملات والحدود في شرع اليهود ونظائرها من الشريعة الإسلامية الغراء ومن القانون المصري والقوانين الوضعية الأخرى**» الذي ألَّفه الفقيه القانوني محمد حافظ صبري، وقدَّم له بدراسة تحليلية الأستاذ الدكتور محمد كمال إمام، الذي قدَّم له المؤلِّف في مقدمة هذا الكتاب شكرًا خاصًّا. وكذلك كتاب «**التطورات العامة للقانون الخاص منذ مجموعة نابليون**» الذي ألَّفه «ليون ديجي»، ورغم ما يبدو من «قانونية» عنوان المؤلف المستغرق في التخصُّص الدقيق، فإن الكتاب يتضمَّن رؤيةً فلسفية اجتماعية ممتعة عن فلسفة الملكيَّة الخاصَّة والعامَّة، وأوجه الموازنة بينهما، بتحليل اجتماعيٍّ قد يتعجَّب بعض علماء الاجتماع المعاصرين من أن يصدر مثله عن فقيه قانونيٍّ، على ما ساد وشاع خطأً من سكون طبيعة النسق والفقه القانوني. وقد نشر المركز أيضًا كتاب «**الخلافة وتطورها إلى عصبة أمم شرقية**» للفقيه القانوني عبد الرزاق السنهوري، وهو أطروحته الثانية لشهادة الدكتوراه؛ أما أطروحته الأولى ـ التي لا تقل عنها أهميةً ـ فهي بعنوان «**القيود التعاقدية على الحرية الفردية في القضاء الإنجليزي**»، وقد صدرت مؤخرًا عن المركز كذلك، كما صدر أيضًا حديثًا عن المركز أطروحة بعنوان «**مدرسة الحقوق الخديوية**» تتناول التأثر والتأثير الفقهي والقانوني الذي أحدثه فقهاء الأزهر ومدرسة القضاء الشرعي الذين تولوا مهمة تدريس الشريعة داخل كليات القانون في هذه الحقبة الزمنية بالغة الثراء، وما أحدثه هذا التفاعل الفكري والقانوني من أثر

جذري في التنظير الفقهي، وهي مساحة مهمَّة تناولها «ليونارد وود» في هذا الكتاب.

يأتي نشر هذا الكتاب «**الإحياء التشريعي الإسلامي: استقبال القانون الأوروبي والتحولات في الفكر التشريعي الإسلامي في مصر في الفترة ما بين (١٨٧٥ ـ ١٩٥٢)**» في فترة زمنية في واقعنا المعاصر يشتدُّ فيها الجدل حول العلاقة بين الحداثة والإسلام، بين قائلين بالاندماج الكامل وفرضيته، وآخرين يؤكِّدون استحالة التوفيق والتوافق بين الجانبين، باعتبار تعالي الإسلام ـ وفقًا لهم ـ على تناقضات الحداثة الأخلاقية؛ وكذلك الجدل حول تمجيد الاستشراق من جانب، ونقده اللاذع من جانبٍ آخر، والحديث عن الكولونيالية والاستعمار وآثاره الثقافية والفكرية على العالم العربي. يصاحب هذا الجدل تجاهل كبير لمحور مهمٍّ في النقاش، وهو جدلية «التشريع والقانون». فالقانون إحدى أهم أدوات الحداثة وعقلها، وهو الأداة الأقوى المعبِّرة عن الدولة وسيطرتها. ومن ناحية أخرى، فإن الفقه ومنظومة التشريع الإسلامي هما النموذج الأكثر تعبيرًا عن تفاعل الإسلام مع المجال العام. ومن ثمَّ، فإن صدور هذا الكتاب الذي يعرض بشكل تقنيٍّ وفلسفيٍّ لكيفية التفاعل الذي تمَّ بين نخبة الدراسات الفقهية والقانونية من علماء أزهريين وقانونيين مصريين وطنيين، وبين فقهاء القانون الأوروبيين؛ يجسد دراسة حالة حقيقية يمكن من خلالها البحث عن إمكان التوفيق بين الحداثة والدين، وبحث أوجه التأثُّر والتأثير بين الاستعمار وبين جزء مهمٍّ من تاريخنا وعقل أمتنا. كما أن تناول هذه الفترة الزمنية بكل هذا الزخم الذي أورده المؤلِّف في كتابه يكشف الستار عن مساحاتٍ مهمَّة تمَّ تجاهلها ثقافيًّا ومجتمعيًّا في مقابل مساحاتٍ أخرى سياسية وحركية تمَّ التركيز عليها ودفعها للمقدمة. فقد قُرئت الفترة ما بين (١٨٧٥ ـ ١٩٥٢) وأُبرزت بوجه سياسيٍّ تآمريٍّ بشكل كبير، في حين تمَّ إغفال قراءة أوجه أخرى بالغة الثراء الفكري والمعرفي خلال هذه الحقبة. ومن ثمَّ، فإن هذا المؤلَّف إضافة لكونه كتابًا متمرسًا من ناحية الصنعة الفقهية والقانونية، فإنه يُعَدُّ كتابًا في تاريخ الأفكار، وفي علم اجتماع الفقه والقانون.

إن مراجعة السيرة الذاتية لمؤلِّف هذا الكتاب الدكتور ليونارد وود، تكشف لنا أن المنهج الذي فعَّله في كتابه هذا هو نتاج منهج تكوينه العلمي

كذلك؛ فوود الحاصل على شهادة الدكتوراه من كلية القانون بجامعة هارفارد، حصل أيضًا على شهادة الدكتوراه في تاريخ الشرق الأوسط من الجامعة ذاتها، كما حصل على درجة الماجستير في التاريخ ودراسات الشرق الأوسط الحديثة من جامعة أكسفورد؛ بما يدعم استخدامه لأدوات البحث والمنهج القانوني والتاريخي والاجتماعي الذي استخدمه وفعَّله في كتابه هذا. كما أن عمله محاميًا ممارسًا في الولايات المتحدة في إدارة الشركات وعمليات الدمج والاستحواذ، وأسواق رأس المال، وهي تخصُّصات قانونية دقيقة؛ جعله خبيرًا بالصنعة القانونية، قادرًا على قراءة النصوص القانونية والمنظومات التشريعية بعينِ الخبير الممارِس، وليس فقط بعين الأكاديمي المنظِّر.